

شركة حديد عز
(شركة مساهمة مصرية)

القوائم المالية المستقلة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
و تقرير مراقب الحسابات عليها

<u>رقم الصفحة</u>	<u>البيان</u>
٤ - ٣	تقرير مراقب الحسابات
٥	قائمة المركز المالي المستقلة
٦	قائمة الدخل المستقلة
٧	قائمة الدخل الشامل المستقلة
٨	قائمة التغيرات في حقوق الملكية المستقلة
٩	قائمة التدفقات النقدية المستقلة
٢٩ - ١٠	الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة

تقرير مراقب الحسابات

إلى السادة / مساهمي شركة حديد عز (شركة مساهمة مصرية)

تقرير عن القوائم المالية المستقلة

راجعنا القوائم المالية المستقلة المرفقة لشركة حديد عز " شركة مساهمة مصرية " والمتمثلة في قائمة المركز المالي المستقلة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ وكذلك القوائم المستقلة للدخل و الدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ ، وللبيانات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسؤولية الإدارة عن القوائم المالية المستقلة

هذه القوائم المالية المستقلة مسؤولية إدارة الشركة ، فالإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض القوائم المالية المستقلة عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية ، وتتضمن مسؤولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أي تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ ، كما تتضمن هذه المسؤولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسؤولية مراقب الحسابات

تحصر مسؤوليتها في إبداء الرأى على هذه القوائم المالية المستقلة في ضوء مراجعتنا لها ، وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية وتطلب هذه المعايير منا الالتزام بمتطلبات السلوك المهني وتحطيم أداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية المستقلة خالية من أي تحريفات هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية المستقلة وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم المهني للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية المستقلة سواء الناتج عن الغش أو الخطأ ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشآة بإعداد القوائم المالية المستقلة والعرض العادل الواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأى على كفاءة الرقابة الداخلية في المنشآة . وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية المستقلة.

وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية المستقلة.

الرأي

ومن رأينا أن القوائم المالية المستقلة المشار إليها أعلاه تعبر بعدلة ووضوح ، في جميع جوانبها الهامة ، عن المركز المالي المستقل لشركة حديد عز في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ، وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية المستقلة.

فقرة لفت إنتباه

مع عدم اعتبار ذلك تحفظاً على رأينا المشار إليه أعلاه ، و كما هو موضح بالإيضاح رقم (٣-٢٠) فإن الشركة مازالت تحفظ بأسمها الخزينة المقتهلة منذ أكثر من عام بقيمة ١٠,٤ مليون جنية مصرى ، بالمخالفة للمادة ٤٨ من ١٥٩ لسنة ١٩٨١ و التي تنص على إلزام الشركة بالتصريف في أسمها الخزينة للغير فيما لا يجاوز مدة سنة من تاريخ حصولها عليها و إلا وجب إنقاص رأس مالها بمقدار القيمة الأساسية لأسمها الخزينة.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة علي وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات كما تطبق الشركة نظام تكاليف يفي بالغرض منه ، وقد تم جرد المخزون بمعرفة إدارة الشركة طبقاً للأصول المرعية .

البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقاً لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ و لائحة التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر الشركة و ذلك في الحدود التي تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر.

القاهرة في ٢ أبريل ٢٠٢٣

كم ناصر

شرين مراد نور الدين

س.م.م ٦٨٠٩

بيتة العامة للرقابة المالية رقم (٨٨)

Moore Egypt



قائمة الدخل المستقلة

٢٠٢٢/١٢/٣١ جنيه مصرى	٢٠٢٢/١٢/٣١ جنيه مصرى	إيضاح رقم	
١٣,١٦٩,٦٥٦,٠٨٨	١٦,٦٦٥,٩١٩,٨٧٨	(٣)	المبيعات (بالصافي) (بخصم):
<u>(١١,٩٧٢,٠٣٣,٩٨٠)</u>	<u>(١٥,٠٣٢,٧٧٦,٨٩٩)</u>	(٤)	تكلفة المبيعات
<u>١,١٩٧,٦٢٢,١٠٨</u>	<u>١,٦٣٢,١٤٢,٩٧٩</u>		مجمل الربح يضاف / (بخصم):
<u>٦٥,١٩٧,٢٥٢</u>	<u>٨٢,٧٨٨,٥٩٣</u>	(٥)	إيرادات تشغيل أخرى
<u>(٤٢,١٢١,٤٠٣)</u>	<u>(٤٨,٠٥٢,٨٣١)</u>	(٦)	مصرفوفات بيعية وتسويقة
<u>(٢٩٩,٦٤٨,٥٥٥)</u>	<u>(٣٨٣,٥١٩,٠٩٢)</u>	(٧)	مصرفوفات إدارية وعمومية
<u>(٤٥,٨١٦,٤٧٣)</u>	<u>(٢٥,٣٩٩,٠٤٦)</u>	(٨)	مصرفوفات تشغيل أخرى
<u>٨٧٥,٢٣٢,٩٢٩</u>	<u>١,٢٥٧,٩٦٠,٦٠٣</u>		صافي أرباح النشاط يضاف / (بخصم):
<u>١٣,٢٠٥,٢٩٤</u>	<u>٤٨,٨٦١,٠٧٥</u>		فوائد دائنة
<u>(٤٩٨,٠١١,٥٨٠)</u>	<u>(٤٨٣,٦٥٧,٨٩٥)</u>		فوائد ومصرفوفات تمويلية
<u>١,٢٠٦,٨٦٢</u>	<u>(٣٣٦,٨٠٠,٥٧٠)</u>		فروق ترجمة الأرصدة والمعاملات بالعملات الأجنبية
<u>(٤٨٣,٥٩٩,٤٢٤)</u>	<u>(٧٧١,٥٩٧,٣٩٠)</u>		صافي التكاليف التمويلية
<u>--</u>	<u>٧٥٠,٠٠٠,٠٠٠</u>		توزيعات أرباح من شركات تابعة صافي أرباح العام قبل ضريبة الدخل (بخصم):
<u>٣٩١,٦٣٣,٥٥</u>	<u>١,٢٣٦,٣٦٣,٢١٣</u>		ضريبة الدخل
<u>--</u>	<u>(١٦٧,٩٠١,٧٣٣)</u>		الضريبة على توزيعات الأرباح
<u>--</u>	<u>(٣٧,٥٠٠,٠٠٠)</u>		الضريبة المؤجلة
<u>(١٠٣,٤٨٠,٨٣٧)</u>	<u>٢٥,٧٧٥,٦٠٦</u>	(١-٢٨)	إجمالي ضريبة الدخل عن العام
<u>(١٠٣,٤٨٠,٨٣٧)</u>	<u>(١٧٩,٦٢٦,١٢٧)</u>	(٣-٢٨)	صافي أرباح العام
<u>٢٨٨,١٥٢,٦٦٨</u>	<u>١,٠٥٦,٧٣٧,٠٨٦</u>		النصيب الأساسي والمفضض للسهم في صافي أرباح العام (جنيه مصرى / سهم)
<u>٠,٥٣</u>	<u>١,٩٥</u>	(٩)	

- تعتبر الإيضاحات والسياسات المحاسبية المرفقة جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية المستقلة وتقرأ معها.

قائمة الدخل الشامل المستقلة

٢٠٢١/١٢/٣١	٢٠٢٢/١٢/٣١	إيضاح رقم	
جنيه مصرى	جنيه مصرى		
٢٨٨,١٥٢,٦٦٨	١,٠٥٦,٧٣٧,٠٨٦		صافي أرباح العام (يخصم):
(٣,٧٠٢,٩٠٨)	(٣,٤٥٧,٧٥١)	(٤-١١)	بنود الدخل الشامل الجزء المحقق من ناتج تعديل تكلفة الأصول (المحول للأرباح المرحلة خلال العام)
<u>٢٨٤,٤٤٩,٧٦٠</u>	<u>١,٠٥٣,٢٧٩,٣٣٥</u>		<u>إجمالي الدخل الشامل</u>

- تعتبر الإيضاحات والسياسات المحاسبية المرفقة جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية المستقلة وتقرأ معها.

قسمة التغيرات في حقوق الملكية المستقلة

البيانات	رأس المال	ناتج تعديل	الأجلبي
المدقع	أصل	جزء مصري	جزء مصري
أصل فرضية	جزء مصري	جزء مصري	أحياناً
رأس المال			
الدخل الشامل			
الربح العام			٢٠٢٢/١١/١٩
مدفوعات			
الخوة الحقائق			
بعضي الدخل الشامل			
الجزء المدقق من ناتج تعديل تكفله الأصول (التحول للأرباح المرحلحة خلال العام)			
المعدلات مع المساهمين			
إنشاء أصل فرضية			
إجمالي المعاملات مع المساهمين			
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١			
الدخل الشامل			
إجمالي أرباح العام			
الجزء المدقق من ناتج تعديل تكفله الأصول (التحول للأرباح المرحلحة خلال العام)			
إنجيبي الدخل الشامل			
الجزء المدقق من ناتج تعديل تكفله الأصول (التحول للأرباح المرحلحة خلال العام)			
المعدلات مع المساهمين			
توزيعات أرباح المساهمين			
توزيعات أرباح العاملين			
إجمالي المعاملات مع المساهمين			
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١			

قائمة التدفقات النقدية المستقلة

٢٠٢١/١٢/٣١	٢٠٢٢/١٢/٣١	إضاح رقم	
جنيه مصرى	جنيه مصرى		
٢٩١,٦٣٣,٥٥٥	١,٢٣٦,٣٦٣,٢١٣		التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل صافي أرباح العام قبل ضريبة الدخل
			تسويات:
٤٩,٢٥٢,٢٥١	٤٩,٠٤٤,١٣٦	(١-١١)	إلاك أصول ثابتة
٤٨٨,٠١١,٥٨٠	٤٨٣,٦٥٧,٨٩٥		فوائد ومصاريف تمويلية
١٠,٤٣٧,٨٩٥	٢,١٦٤,٢٥٧		الأضمحلال في قيمة الأصول
٢٩,٣٢٨,٠٣٨	١٠,٠٠٠,٠٠٠		مخصصات مكونة
--	(٧٥٠,٠٠٠,٠٠٠)		توزيعات أرباح من شركات تابعة
(٨٠٧,٨٣٧)	٢٤١,٩٥٦,٥٩٣		خسائر ترجمة عملات أجنبية غير محققة
(٧٧٦,٢٥٩)	(١٤٦,٤٩١)		أرباح رأسمالية
٩٧٧,٧٩,١٧٣	١,٢٧٣,٠٣٩,٦٠٣		صافي الربح قبل التغير في الأصول المتداولة والالتزامات المتداولة
			التغير في:
(١٢٨,٠٩٧,٤٤٦)	٢٨٣,٢٩٢,٨٢٨		المخزون
(٤٧٧,٩٠٤,١٠٩)	(٧٨,٩٣٥,٤٢٥)		العملاء وأوراق القبض
(١٠٢,٣٧٣,٧١٠)	٨٧,٢٠٦,٨٩٩		موردون دفعات مقدمة
١,٥٢٨,٥٥٢,٣٠٢	(٤٣٤,٣٩٠,٥٥٤)		المدينون والأرصدة المدينة الأخرى والمستحق من أطراف ذات علاقة
(٦٠١,٤٣٤,٣١٨)	٨٤٤,٣٣٣,٠٥٢		موردون وأوراق دفع
٥٢,٤٨١,١٤٩	(٢٩,١٢٠,٣٩٢)		عملاء دفعات مقدمة
(٢٥٨,٤٠٤,٠١٦)	(١٥١,٠٤٧,٢٠٢)		الدائون والأرصدة الدائنة الأخرى
٩٨٩,٨٩٩,٠٢٥	١,٧٩٤,٣٧٨,٨٠٩		النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل
(٥٠٤,٩٥٦,١٧٣)	(٤٧٢,٦٢٦,٥٠٥)		فوائد تمويلية مدفوعة
--	(٣٧,٥٠٠,٠٠٠)		ضرائب عن توزيعات أرباح
--	(٢١,٥٣٥,١٧٢)		المستخدم من المخصصات
--	(٤٨,٢٠٩,٢٩٣)		توزيعات أرباح للعاملين
٤٨٤,٩٤٢,٨٥٢	١,٢١٤,٥٠٧,٨٣٩		صافي النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل
			التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار
(٢٠,١٠٨,٦١١)	(٢٥,٧٩٩,٢٧٩)		(مدفوعات) لشراء أصول ثانية ومشروعات تحت التنفيذ
٧٨٤,٦٨٩	١٤٦,٤٩١		متحصلات من بيع أصول ثابتة
--	٧٥٠,٠٠٠,٠٠٠		توزيعات أرباح من شركات تابعة محصلة
(١٠,٣٨١,٨٨٤)	--		(مدفوعات) لشراء أسهم خزينة
(٤٥٠,٠٠٠)	(٢,٢٥٠,٠٠٠)		(مدفوعات) لزيادة استثمارات في شركات تابعة
(٣٠,١٥٤,٨٠٦)	٧٢٢,٠٩٧,٢١٢		صافي النقدية الناتجة من (المستخدمة في) أنشطة الاستثمار
			التدفقات النقدية من أنشطة التمويل
(٩٣,٠٤٠,١٢٨)	(٢٠١,١٤٣,٦٨٧)		(مدفوعات) لسداد فروض طويلة الأجل
(٦٦,٠٢٨,٦١٦)	(٧٢,٠٧٠,٩٥٠)		المدفوع عن عقود تأجير تمويلي
--	(٤٣٣,٨٨٣,٦٣٧)		توزيعات أرباح للمساهمين
(١٨٦,٨٧١,٤١١)	(١٩,٩٦٥,٠٦٧)		(مدفوعات) لبنوك تسهيلات ائتمانية
(٣٤٥,٩٤٠,١٥٥)	(٧٢٧,٠٦٣,٣٤١)		صافي النقدية (المستخدمة في) أنشطة التمويل
١٠٨,٨٤٧,٨٩١	١,٢٠٩,٥٤١,٧١٠		التغير في النقدية وما في حكمها خلال العام
٤٨٦,٥٠٤,٥٤٠	٥٩٥,٣٥٢,٤٣١	(١٩)	النقدية وما في حكمها في أول العام
٥٩٥,٣٥٢,٤٣١	١,٨٠٤,٨٩٤,١٤١	(١٩)	النقدية وما في حكمها في آخر العام

- تعتبر الإيضاحات والسياسات المحاسبية المرفقة جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية المستقلة وتقرأ معها.

الإيضاحات المتممة لقواعد المالية المستقلة

١. نبذة عن الشركة

- تأسست شركة العز لصناعة حديد التسليح "شركة مساهمة مصرية" وفقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتم قيد الشركة في السجل التجارى تحت رقم ٤٧٢ محافظة المنوفية بتاريخ ٢ أبريل سنة ١٩٩٤، وتم نشر العقد الإبداعي والنظام الأساسي للشركة بصحيفه الشركات بالعدد رقم ٢٣١ فى أبريل سنة ١٩٩٤ ومقرها مدينة السادس.

- المدة المحددة للشركة هي ٢٥ سنة تبدأ من تاريخ قيد الشركة في السجل التجارى، وبتاريخ ٢٤ أكتوبر ٢٠١٨ قررت الجمعية العامة الغير عادية للشركة إطالة أمد الشركة ٢٥ سنة أخرى تبدأ من ٢ أبريل ٢٠١٩ وتم تعديل السجل التجارى للشركة بذلك بتاريخ ١٢ ديسمبر ٢٠١٨.

- وافقت الجمعية العامة الغير عادية بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٩/١٠/٣ على تعديل اسم الشركة إلى شركة حديد عز، وقد تم التأشير بهذا التعديل بالسجل التجارى بتاريخ ٢٠٠٩/١١/١.

- غرض الشركة هو صناعة وتجارة وتوزيع مستلزمات مواد البناء وصناعة الحديد بجميع أنواعه وصناعة السيراميك والأدوات الصحية والمواسير والخلاطات والخفافيش وأعمال المقاولات المرتبطة بها وما يلزم ذلك من خدمات كالإعداد والتجهيز والنقل وذلك لحساب الشركة أو لحساب الغير واستيراد المواد الخام والآلات والمعدات وقطع الغيار الازمة لغرض الشركة وكذلك الإستيراد والتصدير والوكالة التجارية في حدود غرض الشركة.

- يقع مقر الشركة في ٣٥ شارع لبان المهندسين - القاهرة - جمهورية مصر العربية.

- يتم تداول الأسهم الإسمية للشركة ببورصة الأوراق المالية المصرية وبورصة لندن.

إصدار القواعد المالية المستقلة

- تم اعتماد هذه القواعد المالية المستقلة من مجلس إدارة الشركة للإصدار بتاريخ ٢ أبريل ٢٠٢٣.

٢. أساس إعداد القواعد المالية المستقلة

١.٢. الالتزام بمعايير المحاسبة والقوانين

يتم إعداد القواعد المالية المستقلة طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.

٢.٢. أساس القياس

أعدت القواعد المالية المستقلة على أساس التكلفة التاريخية، فيما عدا الأصول والالتزامات التي يتم إثباتها بالقيمة العادلة. قامت إدارة الشركة خلال عام ٢٠١٦ بتطبيق المعالجة المحاسبية الخاصة للتعامل مع الآثار المترتبة على تحرير أسعار الصرف والوارد بملحق (أ) لمعايير المحاسبة المصري رقم (١٣) المعدل ٢٠١٥ ("آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية")، حيث تم تعديل كلام من التكلفة ومجمع الأهلانك لبعض فئات الأصول الثابتة باستخدام معاملات التعديل الوارد بملحق المذكور أعلاه (إيضاح رقم ٢-٣٤).

٣.٢. عملاً التعامل وعملة العرض

تم عرض القواعد المالية المستقلة بالجنيه المصري والذي يمثل عملاً التعامل للشركة.

٤. استخدام التقديرات والحكم الشخصي

إن إعداد القواعد المالية المستقلة طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية يتطلب من الإدارة استخدام الحكم الشخصي وعمل تقديرات وافتراضات قد تؤثر على تطبيق السياسات وقيم الأصول والالتزامات وكذلك الإيرادات والمصروفات.

وتعتمد هذه التقديرات والافتراضات المتعلقة بها على الخبرة التاريخية وعوامل أخرى متعددة تراها إدارة الشركة معقولة في ظل الظروف والأحداث الجارية، حيث يتم بناء عليها تحديد القيم الدفترية للأصول والالتزامات وقد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات. هذا ويتم مراجعة هذه التقديرات والافتراضات بصفة مستمرة ويتم الاعتراف بأى فروق في التقديرات المحاسبية في الفترة التي تم فيها تغيير تلك التقديرات، وإذا كانت هذه الفروق تؤثر على الفترة التي تم فيها التغيير والفترات المستقبلية، عندئذ تدرج هذه الفروق في الفترة التي تم فيها التعديل والفترات المستقبلية.

وفيما يلى أهم البنود والإيضاحات الخاصة بها المستخدم فيها هذه التقديرات والحكم الشخصي:

- تقييم الأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة.
- الإضمحلال في قيمة الأصول.
- المخصصات والإلتزامات المحتملة.
- إثبات الأصول الضريبية المؤجلة.
- تصنيف عقود التأجير.
- الاعتراف بالإيراد : يتم الاعتراف بالإيراد طبقاً لما هو وارد تفصيلاً بالسياسات المحاسبية المطبقة.

٢. أسس اعداد القوائم المالية المستقلة (تابع)

٥. قياس القيمة العادلة

القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم الحصول عليه لبيع أصل أو الذي سيتم دفعه لنقل التزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس. ويستند قياس القيمة العادلة إلى الافتراض أن المعاملة الخاصة ببيع الأصل أو نقل الالتزام ستحدث أما في السوق الأساسي للأصل أو الالتزام أو في غياب السوق الأساسي، في السوق الأكثر نفعاً للأصل أو الالتزام.

تُقاس القيمة العادلة للأصل أو الالتزام باستخدام الافتراضات التي سيستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير الأصل أو الالتزام على افتراض إن المشاركين في السوق سيتصرون بما فيه مصلحتهم الاقتصادية. يأخذ قياس القيمة العادلة للأصل غير المالي بعين الاعتبار قدرة المشارك في السوق على توليد المنافع الاقتصادية من خلال استخدام الأصل بأفضل وأحسن استخدام له أو بيعه لمشارك آخر سيستخدم الأصل في أفضل وأحسن استخدام له.

تستخدم الشركة أساليب التقييم التي تعتبر ملائمة وفقاً للظروف والتي توفر لها معلومات كافية لقياس القيمة العادلة، مع تعظيم الاستفادة للمدخلات الملوحظة ذات الصلة والحد من استخدام المدخلات غير الملوحظة.

يجري تصنيف جميع الأصول والالتزامات التي تُقاس أو يجري الإفصاح عنها في القوائم المالية المستقلة بالقيمة العادلة في فئات تسلسل القيمة العادلة. يوصف هذا، على النحو التالي، بناءً على مدخلات المستوى الأدنى الذي يعتبر مهماً لقياس بأكمله على قياس القيمة العادلة ككل:

- ٠ المستوى الأول: هي الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في سوق نشط للأصول أو التزامات مطابقة.
- ٠ المستوى الثاني: أساليب تقييم تكون مدخلات المستوى الأدنى الذي يعتبر مهماً لقياس بأكمله ملوحظة بشكل مباشر أو غير مباشر.
- ٠ المستوى الثالث: أساليب تقييم تكون مدخلات المستوى الأدنى الذي يعتبر مهماً لقياس بأكمله غير ملوحظة.

٣. المبيعات (بالصافي)

٢٠٢١	٢٠٢٢	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	
١١,٣٢٦,٠٢١,٥٦٦	١٤,٥٥٥,٢٥٠,١٥٢	مبيعات محلية – حديد تسليح
-	٢٥,٦٤٤,١٣٢	مبيعات تصدير – حديد تسليح
١,٨٤٣,٦٣٤,٥٢٢	٢,٠٨٥,٠٦٥,٥٩٤	مبيعات محلية – أخرى
١٣,١٦٩,٦٥٦,٠٨٨	١٦,٦٦٥,٩١٩,٨٧٨	إجمالي المبيعات

٤. تكلفة المبيعات

٢٠٢١	٢٠٢٢	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	
١٠,٣١٨,٥٨٤,٣٣٢	١٣,٠٧٦,٥٤٠,٣٤٢	خامات
٣٩٨,٤٠٧,٩٤١	٤٥٧,٩٩٦,٥٩١	مرتبات وأجرور
٣٨,٦٧١,٨٢٢	٣٩,٠١٢,٥٢٠	إهلاك أصول ثابتة
١,٢٣١,٣٩٩,٤٦٥	(١-١١)	مصروفات صناعية غير مباشرة
١١,٩٨٧,٠٦٣,٥٦٠	١,٤٦٩,٦٢٦,٧٣٦	تكلفة التشغيل
(١٥,٠٢٩,٥٨٠)	١٥,٠٤٣,١٧٦,١٨٩	التغير في مخزون الإنتاج العام وغير العام
١١,٩٧٢,٠٤٣,٩٨٠	(٩,٣٩٩,٢٩٠)	إجمالي تكلفة المبيعات
	١٥,٠٣٣,٧٧٦,٨٩٩	

٥. إيرادات تشغيل أخرى

٢٠٢١	٢٠٢٢	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	
٢٢,٧٨٥,٧٩٣	٣٢,١١٤,٨٦٧	إيرادات بيع مخلفات
٤١,٦٣٥,٢٠٠	٤١,٦٣٥,٢٠٠	إيراد ايجارات
--	٨,٨٩٢,٠٣٥	مكافآت أعضاء مجلس إدارة في شركات تابعة
٧٧٦,٣٥٩	١٤٦,٤٩١	ارباح رأسمالية
٦٥,١٩٧,٢٥٢	٨٢,٧٨٨,٥٩٣	إجمالي إيرادات تشغيل أخرى

٢٨. الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة (تابع)

٣-٢٨ تسويات لاحساب السعر الفعلى لضريبة الدخل

٢٠٢١/١٢/٣١	٢٠٢٢/١٢/٣١	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	
٢٩١,٦٢٣,٥٥٥	١,٢٣٦,٣٦٢,٢١٣	صافي الربح قبل ضريبة الدخل
(٨٨,١١٧,٥٢٩)	(٢٧٨,١٨١,٧٧٢)	ضريبة الدخل وفقاً لسعر الضريبة بالقانون (%) ٢٢,٥
--	(٣٧,٥٠٠,٠٠٠)	ضريبة على توزيعات الأرباح من الشركات التابعة
--	١٥١,٨٧٥,٠٠٠	أثر إيرادات الاستثمارات المعاهدة
(١٧,٧٩٣,٧٩٢)	(١٥,٦٢٧,٥٩٣)	أثر المصاروفات الغير قابلة للخصم
٢,٣٤٧,١٧٨	--	أثر المخصصات
(٩١٦,٦٨٤)	(١٩١,٨١١)	أخرى
(١٠٣,٤٨٠,٨٣٧)	(١٧٩,٦٢٩,١٢٧)	ضريبة الدخل

٢٩. الارتباطات الرأسمالية

الارتباطات الرأسامة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ تتمثل فيما يلى:

٢٠٢١/١٢/٣١	٢٠٢٢/١٢/٣١	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	
٨٦٧,٢٥٦	٦,٢٧٠,٤٤٠	الات و معدات
٨٦٧,٢٥٦	٦,٢٧٠,٤٤٠	اجمالي الارتباطات الرأسامة

٣٠. الالتزامات المحتملة والارتباطات التعاقدية

١-٣٠ تتمثل الالتزامات المحتملة في قيمة خطابات الضمان القائمة في تاريخ المركز المالي والتي أصدرت بمعرفة البنك لحساب الشركة ولصالح الغير، كذلك تتمثل الارتباطات التعاقدية في قيمة الاعتمادات المستدبة القائمة في تاريخ المركز المالي وبيانها كالتالى:

٢٠٢١/١٢/٣١	٢٠٢٢/١٢/٣١	
القطاع التقديري	القطاع التقديري	
اجمالي القيمة جنيه مصرى	اجمالي القيمة جنيه مصرى	
١٦٥,٠٠٠	١٦٥,٠٠٠	خطابات ضمان

ذلك تتضمن الالتزامات المحتملة قيمة كفالات وضمانت للشركات التابعة في تنفيذ كافة التزاماتها الناشئة عن عقود التسهيلات المبرمة بين تلك الشركات وبعض البنوك وقد تم إعتماد هذه الكفالات والضمانت من الجمعية العامة للشركة وهي كما يلى:

موضع الكفالة **الشركة التابعة** **قيمة الكفالة**
شركة مصانع العز للدرفلة جنيه مصرى

٥٠,٦٦٩,١٨٥,٨٥٢ - تنفيذ كافة التزامات الشركة التابعة من عقد التسهيل المبرم بينها وبعض البنوك لتمويل الجزء المتبقى من تكاليف إنشاء وتشغيل مصنع لانتاج الحديد المختزل المباشر بمنطقة العين السخنة.

١٠٠٠,٠٠,٠٠٠ - كفالة الشركة التابعة في التمويل قصير الأجل المنوح لها من البنك الأهلي المصري وكذلك كفالتها في حالة قيام البنك بزيادة مبلغ التمويل قصير الأجل المنوح لها بمبلغ إضافي حده الأقصى ٤٠٠ مليون جنيه مصرى.

٣-٣٠ بتاريخ ٢٠٢١/١٢٧ قامت الشركة بإيرام اتفاق ضمانة تكافلية لصالح أحد الموردين الأجانب ضمن الشركة بموجبه كل من شركة مصانع العز للدرفلة وشركة العز لصناعة الصلب المسطح في سداد الالتزامات المستحقة عليهم للمورد المذكور علي فترة سداد تمتد حتى عام ٢٠٢٦، وذلك وفقاً لما يلى:

الحد الأقصى للالتزام على الشركة وفقاً لاتفاق الضمانه	الالتزام المستحق للمورد وفقاً لاتفاق الضمانه	الشركة التابعة
٤٠,٢٢٥,٦٥٣	١٢,٢٢٥,٦٥٣ دولار أمريكي ٥٠,٦٣٣,٨٩٠ يورو	- مصانع العز للدرفلة - العز لصناعة الصلب المسطح

٣١. الموقف الضريبي

١.٣١. ضريبة الدخل

- تمت الشركة بالإعفاء الضريبي وفقاً لنص المادة (٢٤) من القانون رقم (٥٩) لسنة ١٩٧٩ الخاص بالمجتمعات العمرانية الجديدة وذلك لمدة عشر سنوات بدأت من ١/١/١٩٩٧ وانتهت في ٣١/١٢/٢٠٠٦.
 - تم الفحص الفعلى لدفاتر الشركة وإنهاء جميع الخلافات حتى السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ وتم الربط والسداد ولا توجد مطالبات مستحقة على الشركة.
 - قامت الشركة بتقديم الإقرارات الضريبية للسنوات ٢٠١٨ : ٢٠٢٠ وجاري الفحص الضريبي لتلك السنوات.
 - قامت الشركة بتقديم الإقرارات الضريبية لعام ٢٠٢١.
- #### ٢.٣١. ضريبة المبيعات والضريبة على القيمة المضافة
- تم فحص دفاتر الشركة حتى عام ٢٠١٥ وتم سداد كافة فروق الفحص.
 - السنوات ٢٠٢٠/٢٠١٦ تم الإنها من الفحص الضريبي وإنهاء جميع الخلافات وجاري التسوية خصماً من الرصيد الدائن للشركة باقرارات القيمة المضافة.
 - السنوات ٢٠٢٢/٢٠٢١ تقوم الشركة بتقديم الإقرارات الضريبية في المواعيد القانونية وفقاً لهذا القانون.
- #### ٣.٣١. ضريبة المرتبات والأجور
- تم الفحص حتى عام ٢٠١٨ ولا يوجد أي مطالبات مستحقة على الشركة.
 - تم الفحص لعام ٢٠١٩ / ٢٠٢٠ وجاري التسوية والسداد.
 - السنوات ٢٠٢٢/٢٠٢١ تقوم الشركة بخصم وتوريد الضريبة.

٤.٣١. ضريبة الدعم

- تم الفحص حتى عام ٢٠١٨ وإنهاء جميع الخلافات وتم الربط والسداد ولا يوجد أي مطالبات مستحقة.
- السنوات ٢٠٢٠/٢٠١٩ تم الإنها من الفحص الضريبي وجارى التسوية والسداد.
- السنوات ٢٠٢١ تقوم الشركة بتوريد الضريبة المستحقة في الميعاد.

٥. الضريبة العقارية

- تم ربط الضريبة والسداد حتى ٣١/١٢/٢٠٢١.
- تتحمل وزارة المالية كامل قيمة الضريبة على العقارات المبنية عن السنوات ٢٠٢٢ / ٢٠٢٤ والمقررة بأحكام القانون ١٩٦ لسنة ٢٠٠٨ بالنسبة للقطاعات الصناعية المحددة طبقاً لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٦١) لسنة ٢٠٢٢.

٦. الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها

٦.١. الأدوات المالية

تمثل الأدوات المالية في أرصدة النقدية بالبنوك والصناديق والعملاء والمديونون والموردون وأوراق الدفع والدائنون والقروض والتسهيلات الائتمانية والتزامات التأجير التمويلي، والقيمة الدفترية لهذه الأدوات المالية لا تختلف اختلافاً جوهرياً عن قيمتها العادلة في تاريخ المركز المالى.

٦.٢. خطر سعر الفائدة

- يتمثل خطر سعر الفائدة في تغير أسعار الفائدة على مديونيات الشركة والتي تمثل في أرصدة القروض (قبل خصم تكلفة الإقراض) والتسهيلات الائتمانية والتزامات التأجير التمويلي التي بلغ رصيدها في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ مبلغ ٥,٠٩٩,٠٧٧,٧٤٦ مليون جنيه مصرى ٥,٢٥٢,٨٣٣,٢٨٣ جنيه مصرى في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١)، وقد بلغت الفوائد والمصاريف التمويلية المتعلقة بها مبلغ ٤,٨٣,٦٥٧,٨٩٥ جنيه مصرى خلال السنة الحالية (٤٩٨,٠١١,٥٨٠ جنيه مصرى خلال العام السابق)، وقد بلغت الفوائد الدائنة ٤٨,٨٦١,٠٧٥ جنيه مصرى خلال السنة الحالية (١٣,٢٠٥,٢٩٤ جنيه مصرى خلال العام السابق).
- وللحد من هذه المخاطر فإن إدارة الشركة تعمل على الحصول على أفضل الشروط المتاحة في السوق المصرفي بالنسبة لأرصدة التسهيلات الائتمانية والقروض طويلة الأجل، كما أنها تقوم بمراجعة أسعار الفائدة السائدة بالسوق المصرفي بصورة دورية الأمر الذي يحد من خطر سعر الفوائد.

٣٣. أحدث هامة

١.٣٣ تعرّضت معظم دول العالم ومنها مصر خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٠ إلى انتشار جائحة فيروس (كوفيد-١٩) المستجد والذي لا زالت آثاره قائمة، مما تسبّب في اضطرابات في معظم الأنشطة التجارية والاقتصادية بشكل عام. لذا من المحتمل أن يكون لذلك تأثير هام على عناصر الأصول والالتزامات والقيمة الاستردادية لها وكذا تأثير الأعمال بالقوانين المالية المستندة للشركة عن الفترة والفترات القادمة بالإضافة إلى التأثير المحتمل على توفير الخامات والمستلزمات الازمة للإنتاج، وعمليات التشغيل، والطلب على منتجات الشركة والسيولة المتوفّرة لديها، وتقوم الشركة حالياً بتقييم وتحديد حجم هذا التأثير على القوانين المالية المستندة الحاليّة لها، إلا أنها ترى في الوقت الحالي بناءً على أحدث معلومات متاحة لديها عدم وجود تأثير هام على القوانين المالية المستندة الحالّية أو قد تها على الاستمرار في مزاولة نشاطها، وفي ظل حالة عدم الاستقرار وحالة عدم التأكيد نتيجة الأحداث الحالّية فإن حجم تأثير ذلك الحدث بشكل نهائی يعتمد على المدى المتوقّع والفتره الزمنيّة التي ينترّض عندها انتهاء ذلك الحدث وما يتربّط عليه من آثار وهو ما يصعب تحديده في الوقت الحالى.

٣٤. أهم السياسات المحاسبية المطبقة بالقوانين المالية المستندة

تقوم الشركة بتطبيق السياسات المحاسبية الآتية بثبات وهي تتفق مع تلك المطبقة في جميع السنوات المعروضة في هذه القوانين المالية المستندة.

١.٣٤. ترجمة المعاملات بالعملات الأجنبية

تمسك الشركة حساباتها بالجنيه المصري. يتم إثبات المعاملات بالعملات الأجنبية بالدفاتر على أساس السعر السائد للعملات الأجنبية وقت إثبات المعاملة ويتم ترجمة أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية في تاريخ المركز المالي على أساس الأسعار السائدة للعملات الأجنبية في ذلك التاريخ. الأرصدة ذات الطبيعة غير النقدية والتي يتم قياسها على أساس التكلفة التاريخية والمثبتة بالعملات الأجنبية يتم ترجمتها على أساس سعر الصرف في تاريخ المعاملة، وتدرج فروق العملة الناتجة عن الترجمة في تاريخ المركز المالي بقائمة الدخل المستندة.

٢.٣٤. الأصول الثابتة وإهلاكتها

يتم إثبات الأصول الثابتة على أساس تكلفة الاكتتاب مخصوصاً منها مجمع الإهلاك وأي اضمحلال في قيمتها، ويتم إهلاك الأصول الثابتة - فيما عدا الدرافيل - بطريقة القسط الثابت وتحميه على قائمة الدخل وذلك على مدار العمر الإنتاجي المقدر لكل نوع من أنواع الأصول. وهذا وتقوم إدارة الشركة بإعادة النظر في الأعمار الإنتاجية المتبقية للأصول الثابتة دورياً لتحديد ما إذا كانت تتلاءم مع الأعmars المقدرة سابقاً وإذا وجد اختلاف جوهري يتم حساب إهلاك الأصول وفقاً للمرة المتبقية من العمر الإنتاجي المقدر.

يتم الإعتراف بالأصول الثابتة المستأجرة (الأصول التي يحول عقد التأجير ملكيتها للمستأجر في نهاية العقد) في بداية عقد التأجير بالتكلفة، بعد تاريخ بداية عقد التأجير يتم قياس الأصول الثابتة المستأجرة بالتكلفة مطروحاً منها مجمع الإهلاك ومجموع خسائر الإضمحلال في القيمة ومعدلة باى إعادة قياس للالتزام عقد التأجير ، ويتم إهلاك الأصول الثابتة المستأجرة وفقاً لطريقة القسط الثابت على مدار العمر الإنتاجي المقدر لكل نوع من أنواع الأصول والوارد أدناه.

خلال عام ٢٠١٦ تم تطبيق المعالجة المحاسبية الخاصة للتعامل مع الآثار المترتبة على تحرير أسعار الصرف حيث تم تطبيق نموذج التكلفة المعدلة وتم تعديل التكلفة ومجموع الإهلاك لبعض فئات الأصول الثابتة (الآلات والمعدات، وسائل النقل والانتقال، الأثاث ومعدات المكاتب ، العدد والأدوات) باستخدام معاملات التعديل الواردة بالملحق (١) لمعايير المحاسبة المصري رقم (١٣) وتم الإعتراف بقيمة الزيادة في صافي الأصول الثابتة المؤهلة للتعديل ضمن بنود الدخل الشامل الآخر وتم عرضها في بند مستقل في حقوق الملكية تحت مسمى "ناتج تعديل تكلفة الأصول" ، ويتم تحويل الجزء المحقق من ناتج تعديل تكلفة الأصول إلى الأرباح او الخسائر المرحله في حالة الاستغناء عن او التخلص من الأصل المؤهل للتعديل او نتيجة للاستخدام (فرق الإهلاك الناتج عن تطبيق المعالجه المحاسبية الخاصه).

وفقاً لبيان بالعمر الإنتاجي المقدر لكل نوع من الأصول الثابتة لغرض احتساب الإهلاك:

<u>العمر الإنتاجي المتوقع بالسنوات</u>	<u>بيان الأصل</u>
	مبانى
٤٠	- مبانى
٨	- مبانى أخرى
	آلات ومعدات
٢٠٥	- آلات ومعدات
	الدرافيل
٥-٤	وسائل نقل وانتقال
	أثاث ومعدات مكاتب
٨-٣	- أثاث ومعدات مكاتب
٨	- أجهزة تكييف مركري وتجهيزات مبانى
٥	عدد وأدوات

تحسينات على مبانى مؤجرة
عقد الإيجار أو العمر الإفتراضي المقدر لها أيهما أقل
الأرباح أو الخسائر الناتجة عن إستبعادات الأصول الثابتة يتم الإعتراف بها في قائمة الدخل.

٤. أهم السياسات المحاسبية المطبقة بالقوائم المالية المستقلة (تابع)

٤.٣.٣. التكاليف اللاحقة على الاقتضاء

يتم الاعتراف بتكلفة إحلال أحد مكونات الأصل ضمن تكلفة الأصل بعد استبعاد تكلفة ذلك المكون عند تكبد الشركة لتلك التكلفة وإذا ما كان من المحتل تدفق منافع اقتصادية مستقبلية للشركة كنتيجة لإحلال هذا المكون شريطة إمكانية قياس تكلفته بدرجة عالية من الدقة، هذا ويتم الاعتراف بالتكاليف الأخرى بقائمة الدخل كمصروف عند تكبدها.

٤.٤. المشروعات تحت التنفيذ

يتم إثبات المشروعات تحت التنفيذ بالتكلفة. وتتضمن التكلفة كافة التكاليف المتعلقة مباشرة واللازمة لتجهيز الأصل إلى الحالة التي يتم تشغيله بها وفي الغرض الذي أقتضى من أجله. ويتم تحويل المشروعات تحت التنفيذ إلى بند الأصول الثابتة بالتكلفة عندما يتم الانتهاء منها وتكون متاحة للعرض التي اقتضت من أجله. وظهور المشروعات تحت التنفيذ في قائمة المركز المالى بالتكلفة مخصوصاً منها الإضمحلال في القيمة - إن وجد.

٤.٥. الاستثمارات في شركات تابعة وشقيقة

يتم إثبات الاستثمارات في الشركات التابعة والشقيقة بالتكلفة مخصوصاً منها أي خسائر اضمحلال في قيمتها (إيضاح ٤٠-٣٤) هذا وتقوم الشركة بتقييم الاستثمارات الخاصة بها عند وجود مؤشر على اضمحلالها، وفي حالة اضمحلال القيمة القابلة للاسترداد للاستثمار عن قيمته الدفترية يتم تخفيض القيمة الدفترية لهذا الاستثمار بقيمة خسائر اضمحلال وتحميلاً على قائمة الدخل المستقلة.

٤.٦. استثمارات في شركات زميلة

الشركات الزميلة هي الشركات التابعة للشركة الأم، ولا يوجد سيطرة مباشرة للشركة عليها، وتثبت الاستثمارات في الشركة الزميلة بالتكلفة، وفي حالة وجود اضمحلال في قيمتها يتم تعديل القيمة الدفترية بقيمة هذا الإضمحلال وتحميلاً على قائمة الدخل المستقلة ، وذلك لكل استثمار على حدة.

٤.٧. المخزون

يتم تقدير عناصر المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل، وتنتمل صافي القيمة البيعية في سعر البيع المقدر خلال النشاط العادي ناقصاً التكلفة التقديرية للإتمام ومصروفات البيع، ويتم تحديد التكلفة وفقاً للأسس التالية:
- الخامات: على أساس تكلفتها الفعلية حتى وصولها إلى المخازن ويتم تسعير المنصرف منها باستخدام طريقة الوارد أولأ يصرف أولأ.
- قطع الغيار والمواد والمهمات: على أساس تكلفتها الفعلية حتى وصولها إلى المخازن ويتم تسعير المنصرف منها باستخدام طريقة المتوسط المرجح.

- الإنتاج غير الناتم: على أساس التكلفة الصناعية الفعلية والتي تشمل على تكلفة الخامات والأجور الصناعية المباشرة والمصروفات والأعباء الصناعية غير المباشرة طبقاً لآخر مرحلة إنتاجية وصل إليها الإنتاج.
- الإنتاج الناتم: على أساس التكلفة الصناعية طبقاً لقوائم التكاليف.

٤.٨. العملاء وأوراق القبض والمدينون

يتم الإثبات الأولى للعملاء وأوراق القبض والمدينون بالقيمة العادلة ويتم القياس اللاحق لها بالتكلفة المستهلكة باستخدام سعر الفائدة الفعلي ويخصم منها خسائر الإنفاض المقدرة في قيمتها.

٤.٩. النقدية وما في حكمها

تضمن النقدية وما في حكمها بقائمة التدفقات النقدية أرصدة النقدية بالصندوق والحسابات الجارية لدى البنوك ووثائق الاستثمار والودائع لأجل التي لا تتجاوز ثلاثة أشهر، ويعتبر رصيد بنوك سحب على المكشوف والذي سوف يسدد عند طلبه أو يعتبر جزءاً من إدارة الشركة للنقدية، يتم إعداد وعرض قائمة التدفقات النقدية المستقلة وفقاً للطريقة غير المباشرة.

٤.١٠. الموردون وأوراق الدفع والدائنوون

يتم الإثبات الأولى للموردين وأوراق الدفع والدائنوون بالقيمة العادلة ويتم القياس اللاحق لها بالتكلفة المستهلكة باستخدام سعر الفائدة الفعلي.

٤.١١. الإضمحلال

الأصول المالية غير المشتقة

الأدوات المالية والأصول الناشئة عن العقد

تعترف الشركة بمخصصات الخسارة لخسائر الإلتئام المتوقعه للآتي :

- الأصول المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة؛
- الإستثمارات في أدوات الدين التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ؛ و
- الأصول الناشئة عن العقد.

تقس الشركة مخصصات الخسارة بمبلغ مساوٍ لخسائر الإلتئام المتوقعة على مدى عمر الأصل المالى ، باستثناء ماليٍ ، والتي يتم قياسها بمبلغ مساوٍ لخسائر الإلتئام المتوقعة لمدة ١٢ شهر:
- أدوات الدين التي تم تحديدها على أن تكون لها مخاطر انتقام منخفضة في تاريخ التقرير؛ و
- أدوات الدين الأخرى والأرصدة البنكية التي لم تزداد فيها مخاطر الإلتئام (أي خطير التخلف عن السداد على مدى العمر المتوقع للأداة المالية) زيادة كبيرة منذ الإعتراف الأولى.

٣٤. أهم السياسات المحاسبية المطبقة بالقوائم المالية المستقلة (تابع)

١١.٣٤. الإضمحلال (تابع)

- دائمًا ما يتم قياس مخصصات خسائر العملاء التجاريين والأصول الناشئة عن العقود بمبلغ مساوٍ لخسائر الإنفاق المتوقعة على مدى عمرها.

- عند تحديد ما إذا كانت مخاطر الإنفاق للأصل المالي قد أزدادت بشكل كبير منذ الإعتراف المبدئي وعند تقدير خسائر الإنفاق المتوقع، تضع الشركة في الاعتبار المعلومات المعقولة والداعمة ذات الصلة والمتحدة دون تكفة أو جهد غير مبرر. ويشمل ذلك كل من المعلومات والتحليلات الكمية والت نوعية بناءً على الخبرة التاريخية للمجموعة وتقييم الإنفاق المعلوم بما في ذلك المعلومات المستقبلية.

- تفترض الشركة أن مخاطر الإنفاق للأصل المالي قد ازداد بشكل ملحوظ إذا كان قد استحق على تحصيله فترة أكثر من ٣٠ يومًا.

تعتبر الشركة أن الأصل المالي أخفق عن السداد عندما:

من غير المحتمل أن يدفع المفترض إنتراتمه الإنفاقية للمجموعة بالكامل، دون اللجوء من قبل الشركة إلى إجراءات مثل تسهيل الضمان (إن وجد)؛ أو

الأصل المالي قد مضى عليه فترة أكثر من ٩٠ يوماً.

تعتبر الشركة أن أدوات الدين تتطوي على مخاطر إنفاقية منخفضة عندما يكون تصنيف مخاطر الإنفاق لها متساوياً للتعريف المفهوم عالمياً له "درجة الاستثمار".

الخسائر الإنفاقية المتوقعة على مدى عمر الأصل هي الخسائر الإنفاقية المتوقعة التي تنتج من جميع أحداث الإخفاق الممكنة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية.

الخسائر الإنفاقية المتوقعة على مدى ١٢ شهر هي جزء من الخسائر الإنفاقية المتوقعة التي تنتج عن أحداث إخفاق التي تكون ممكناً خلال فترة ١٢ شهر بعد تاريخ التقرير (أو فترة أقصر إذا كان العمر المتوقع للأداة أقل من ١٢ شهر) الحد الأقصى للفترة التي يتم أخذها في الاعتبار عند تقدير خسائر الإنفاق المتوقعة و الحد الأقصى للفترة التعاقدية التي ت تعرض فيها الشركة لمخاطر الإنفاق..

قياس الخسائر الإنفاقية المتوقعة

هي تقييم مرجح بالإحتمالات لخسائر الإنفاق. يتم قياس القيمة الحالية لجميع حالات النقص في النقد (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للمنشأة وفقاً للعقد والتدفقات النقدية التي تتوقع الشركة استلامها) يتم خصم خسائر الإنفاق المتوقعة بسعر الفائدة الفعلية للأصل المالي.

الأصول المالية المضمحة إنفاقياً

في تاريخ كل تقرير، تقوم الشركة بتقدير ما إذا كانت الأصول المالية المدرجة بالتكلفة المستهلكة وأدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر قد انخفضت قيمتها الإنفاقية. يعتبر الأصل المالي "إضمحلال إنفاقياً"، عندما يحدث واحد أو أكثر من الأحداث التي لها أثر ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي.

تشمل الأدلة التي تشير إلى إضمحلال الأصول المالية إنفاقياً البيانات القابلة للرصد.

- صعوبية مالية كبيرة للقرض أو المصدر أو

- انتهاء العقد مثل الإخفاق أو يكون متاخر السداد لفترة أكبر من ٩٠ يوم أو

- إعادة الهيكلة الخاصة بفرض أو سلفه بواسطه الشركة بشرط لن تراعيها الشركة بطريقه او بأخرى؛ او

- من المحتمل أن يدخل المفترض في إفلاس أو عملية إعادة تنظيم مالي آخر؛ او

- اختفاء سوق نشط للورقة المالية بسبب الصعوبات المالية.

عرض مخصص الخسائر الإنفاقية المتوقعة في قائمه المركز المالي

يتم خصم مخصص الخسائر للأصول المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة من إجمالي مبلغ القيمة الدفترية للأصول. بالنسبة للأوراق المالية في سندات الدين التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر يتم تحويل مخصص الخسارة على الأرباح أو الخسائر ويتم الإعتراف به في الدخل الشامل الآخر.

ادم الدين

يتم شطب إجمالي القيمة الدفترية الإجمالية للأصل المالي عندما لا يكون لدى الشركة توقعات معقولة لإسترداد الأصل المالي بأكمته أو جزء منه، بالنسبة للعملاء المنفرد، لدى الشركة سياسة إدام إجمالي القيمة الدفترية الإجمالية عندما يكون الأصل المالي مستحق السداد أكثر من عامين بناءً على الخبرة السابقة في إسترداد الأصول المماثلة. بالنسبة لعملاء الشركات، تقوم الشركة بإجراء تقييم بصوره منفردة فيما يتعلق بتوقيت ومقدار الشطب بناء على ما إذا كان هناك توقع معقول للإسترداد. لا تتوقع الشركة أي إسترداد كبير من المبلغ المشطب. ومع ذلك، فإن الأصول المالية التي تم شطبها قد تظل خاضعة لأنشطة الإنفاق من أجل الامتثال لإجراءات الشركة لإسترداد المبالغ المستحقة.

٣٤. أهم السياسات المحاسبية المطبقة بالقوائم المالية المستقلة (تابع)

١٢,٣٤. الاقتراض بفائدة

- يتم الاعتراف بالقروض ذات الفائدة مبدئياً بالقيمة العادلة مخصوصاً منها تكلفة المعاملة. وبعد الاعتراف المبدئي يتم إدراج القروض ذات الفائدة بالتكلفة المستهلكة على أساس سعر الفائدة الفعلي مع إدراج أي فرق بين التكلفة والقيمة الاستردادية في قائمة الدخل خلال فترة الاقتراض.

- يتم رسملة تكاليف الإقراض المتکدة لتمويل الأصول الثابتة المؤهلة للرسملة خلال فترة الإنشاء / التجهيزات حتى يصبح الأصل جاهز للإستخدام من الناحية الاقتصادية.

١٣,٣٤. المخصصات

يتم إثبات المخصصات عند وجود التزام قانوني قائم أو مستدل عليه نتيجة لحدث في الماضي ويكون من المحتمل أن يتطلب تدفق لمنافع اقتصادية يتم استخدامها لسداد ذلك الالتزام ويمكن عمل تقدير موثوق به لمبلغ الالتزام، إذا كان تأثير القيمة الزمنية للنقد جوهرياً فإنه يتم تحديد قيمة المخصصات بحسب التتفقات النقدية المستقبلية المتوقعة بسعر خصم قبل الضريبة يعكس التقدير الحالي للسوق للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر المتعلقة بالالتزام إذا كان ذلك ملائماً.

هذا ويتم مراجعة رصيد المخصصات في تاريخ المركز المالي وتعديلها عند الضرورة لإظهار أفضل تقدير حالي لها.

١٤,٣٤. رأس المال

إعادة شراء أسهم رأس المال

عند إعادة شراء أسهم رأس المال المصدر فإنه يتم الاعتراف بالمبلغ المدفوع مقابل إعادة الشراء والذي يتضمن كافة التكاليف المباشرة والمتعلقة بإعادة الشراء كتخفيض لحقوق الملكية ويتم تبويبه كأصل خزينة مخصوصاً في جانب حقوق الملكية.

١٥,٣٤. الإيرادات

أ- إيرادات المبيعات

يتم الاعتراف بالإيرادات عند انتقال السيطرة المتعلقة بملكية البضاعة إلى المشتري وذلك عند التأكيد من استرداد قيمة هذه البضاعة وتقدير التكاليف المرتبطة بها وكذلك المرتد منها بشكل يمكن الوثيق به ، مع عدم قدرة الادارة على احداث اي تأثير لاحق على البضاعة المباعة ، و مع امكانية قياس الإيراد بشكل يمكن الوثيق به ، وفي حالة مبيعات التصدير يتم تحديد انتقال السيطرة للبضائع المباعة وفقاً لشروط الشحن .

معايير المحاسبة المصري رقم (٤٨) - الإيراد من العقود مع العملاء

يحدد معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) إطار شامل لتحديد قيمة وتوقيت الاعتراف بالإيراد، ويحل هذا المعيار محل المعايير المحاسبية المصرية التالية (معايير المحاسبة المصري رقم (١١) "الإيراد" ومعايير المحاسبة المصري رقم (٨) "عقود الإنشاءات").

- يتم إثبات الإيرادات عندما يتمكن العميل من السيطرة على البضاعة او الخدمات. كما ان تحديد توقيت نقل السيطرة على مدى فترة زمنية او عند نقطة من الزمن- يتطلب قدر من الحكم الشخصي.

- يتم الاعتراف بالتكاليف الإضافية للحصول على عقد مع عميل كأصل إذا كانت الشركة تتوقع استرداد تلك التكاليف.

ب- توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف بإيراد توزيعات الأرباح بقائمة الدخل في التاريخ الذي ينشأ فيه حق للشركة في استلام توزيعات أرباح الشركات المستثمر فيها والمتحقق بعد تاريخ الاقتداء.

ج- الفوائد الدائنة

يتم الاعتراف بالفوائد الدائنة بقائمة الدخل طبقاً لمبدأ الاستحقاق باستخدام معدل الفائدة الفعلي.

١٦,٣٤. عقود التأجير

عقود التأجير التمويلي

يتم الاعتراف بأصل مستأجر تمويلياً ضمن أصول الشركة كما يعترف بالتزام والذي يمثل القيمة الحالية لأقساط التزامات التأجير التمويلي غير المدفوعة ضمن التزامات الشركة.

عقود التأجير التمويلي (عمليات البيع مع إعادة الاستئجار)

إذا قامت الشركة (البائع المستأجر) بتحويل أصل لمنشأة أخرى (المشتري المؤجر) وإعادة استئجار هذا الأصل مرة أخرى يجب على الشركة تحديد ما إذا كان تحويل الأصل يتم المحاسبة عنه على أن عملية بيع لهذا الأصل أم لا، وفي حالة أن تحويل الأصل ليست عملية بيع يجب على البائع المستأجر الاستمرار في الاعتراف بالأصل المحول، ويجب عليه الاعتراف بالتزام مالي يساوي متحصلات التحويل.

عقود التأجير التشغيلي

يتم تصنيف الإيجارات كإيجارات تشغيلية ، ويتم تسجيل مدفوعات الإيجارات (بعد استئزال أي خصومات واحد أثر فترات السماح في الاعتبار) كمصاريف إيجارات بقائمة الدخل بطريقة القسط الثابت.

١٧,٣٤. نصيب السهم في الأرباح أو الخسائر

تعرض الشركة النصيب الأساسي والمخفض في أرباح أو خسائر الفترة للسهم ويتم احتساب النصيب الأساسي للسهم بقسمة صافي أرباح أو خسائر الفترة الخاصة بحملة الأسهم العادي على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادي القائمة خلال الفترة.

٣٤. أهم السياسات المحاسبية المطبقة بالقوائم المالية المستقلة (تابع)

١٨,٣٤. ضرائب الدخل

تتضمن ضريبة الدخل على أرباح أو خسائر الفترة كل من ضريبة الفترة والضريبة الموجلة، ويتم اثباتها بقائمة الدخل المستقلة باشتاء ضريبة الدخل المتعلقة ببنود حقوق المساهمين والتي يتم اثباتها مباشرة ضمن حقوق المساهمين.

هذا ويتم اثبات ضريبة الدخل على صافي الربح الخاضع للضريبة باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ المركز المالي.

يتم الاعتراف بالضريبة الموجلة والناشئة عن فرق زئنية مؤقتة بين القيمة الدفترية للأصول والإلتزامات طبقاً للأساس المحاسبى وقيمتها طبقاً للأساس الضريبي. هذا ويتم تحديد قيمة الضريبة الموجلة بناءً على الطريقة المتوقعة لتحقق أو تسوية قيم الأصول والإلتزامات، باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ المركز المالي.

يتم الإعتراف بالأصول الضريبية الموجلة للمنشأة عندما يكون هناك احتمال قوى بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الانتفاع بهذا الأصل، ويتم تخفيض قيمة الأصول الضريبية الموجلة بقيمة الجزء الذي لن يتحقق منه المنفعة الضريبية المتوقعة خلال السنوات التالية.

١٩,٣٤. مزايا العاملين

تساهم الشركة في نظام التأمينات الاجتماعية التابع لهيئة التأمينات الاجتماعية وذلك لصالح العاملين طبقاً لقانون هيئة التأمينات الاجتماعية رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وتعديلاته وتقوم الشركة بتحميل قيمة هذه المساهمة ضمن حسابات الأجر والمرتبات، هذا بالإضافة إلى مكافأة نهاية الخدمة وفقاً لما هو وارد بالإيضاح رقم (١٠).

٢٠,٣٤. إدارة المخاطر المالية

تتعرض الشركة للمخاطر المالية التالية نتيجة لاستخدامها للأدوات المالية:

* خطر الإنتمان * خطر السيولة * خطر السوق

ويعرض هذا الإيضاح المعلومات المتعلقة بمخاطر الشركة لكلاً من المخاطر المذكورة أعلاه وكذا أهداف الشركة والسياسات والطرق الخاصة لقياس وإدارة الخطر وكذلك إدارة الشركة لرأس المال كما يعرض بعض الإفصاحات الكمية الإضافية ضمن الإيضاحات المتضمنة في هذه القوائم المالية المستقلة.

يتولى مجلس إدارة الشركة المسئولية الكاملة الخاصة بوضع ومراقبة الإطار العام لإدارة مخاطر الشركة كما يقوم بتحديد وتحليل المخاطر التي تواجه الشركة لتحديد مستويات المخاطر وأوجه الرقابة المناسبة ومتابعة تلك المخاطر ومدى إلتزامها بتلك المستويات.

وتهدف الشركة إلى وضع بيئه رقابية بناءه ومنضبطة والتي من خلالها تضمن أن كافة الموظفين على دراية وفهم دورهم والإلتزاماتهم.

٤-٢٠-٣٤ خطر الإنتمان

يتمثل خطر الإنتمان في خطر عدم وفاء أحد أطراف الأدوات المالية للالتزاماته ويعرض الطرف الآخر لخسائر مالية وينشأ هذا الخطر بصفة رئيسية من عملاء الشركة والمدينون الآخرين.

العملاء والمدينون الآخرون

إن تعرض الشركة لخطر الإنتمان يتاثر بصفة أساسية بالخصائص الأساسية الخاصة بكل عميل، إن الخصائص الديموغرافية لقاعدة عملاء الشركة بما فيها خطر الإخفاق الخاص بالنشاط لها تأثير أقل على خطر الإنتمان.

معظم مبيعات الشركة تتضمن في مبيعات لمجموعة كبيرة من العملاء بقيم مقاربة لكل عميل ولذلك ليس هناك ترکيز لخطر الإنتمان على عملاء محددين.

النقدية وما في حكمها

يتعلق خطر الإنتمان الخاص بأرصدة النقدية وما في حكمها - عدا النقدية بالصندوق - والودائع المالية في عدم توافر السيولة لدى الطرف الآخر وبالتالي عدم قدرته على رد تلك الأرصدة والوفاء بالتزاماته المتطرق عليها نتيجة نقص السيولة لديه، وللحكم في ذلك الخطر تقوم الشركة بالتعامل مع المؤسسات المالية والمصرفية الحاصلة على درجة ملائمة عالية ومستقرة.

٤-٢٠-٣٤ خطر السيولة

يتمثل خطر السيولة في خطر عدم وفاء الشركة للالتزاماتها في تاريخ استحقاقها.

إن منهج الشركة في إدارة السيولة هو التأكيد - كلما أمكن ذلك - من أن لديها سيولة كافية لمقابلة إلتزاماتها في تاريخ استحقاقها في الظروف العادلة والحرجة بدون تكب خسائر غير مقبولة أو إلحاق الضرر بسمعة الشركة، كما تتأكد الشركة من توافر النقدية الكافية عند الطلب لمقابلة مصروفات التشغيل المتوقعة لفترة ملائمة بما فيها أعباء الإلتزامات المالية ويستبعد من ذلك التأثير المحتمل للظروف الحادة التي لا يمكن التنبؤ بها بدرجة معقولة مثل الكوارث الطبيعية.

٤-٢٠-٣٤ خطر السوق

يتمثل خطر السوق في خطر التغيرات في أسعار السوق مثل أسعار صرف العملات الأجنبية وسعر الفائدة وأسعار أدوات حقوق الملكية التي يمكن أن تؤثر على إيرادات الشركة أو قيمة ممتلكاتها من الأدوات المالية.

إن الهدف من إدارة خطر السوق هو الإدارة والتحكم في التعرض لخطر السوق في حدود المؤشرات المقبولة مع تعظيم العائد.

خطر العملة

تتعرض الشركة لخطر العملة على المعاملات التي تتم بعملات أجنبية بخلاف عملة القيد بالدفاتر والتي تتمثل بصفة أساسية في الدولار الأمريكي واليورو. وفيما يتعلق بالأصول والإلتزامات النقدية التي تتم بالعملات الأجنبية فإن الشركة تتأكد من أن صافي تعرضها لخطر العملات مضمون عند مستوى مقبول من خلال شراء أو بيع العملات الأجنبية بالأسعار الفورية عندما يكون ذلك ضرورياً لمواجهة عدم التوازن قصير الأجل.

٤٤. أهم السياسات المحاسبية المطبقة بالقوائم المالية المستقلة (تابع)

٤٥. إدارة المخاطر المالية (تابع)

خطر سعر الفائدة

تعرض الشركة لخطر التقلبات في أسعار الفائدة خاصة تلك المتعلقة بعمليات الإقراض والتسهيلات الإنتمانية حيث أن عمليات الإقراض ذات سعر الفائدة المتغير تعرض الشركة لخطر أسعار الفائدة على التتفقات النقدية وكذلك عمليات الإقراض ذات سعر الفائدة الثابت تعرض الشركة إلى مخاطر أسعار الفائدة على القيمة العادلة.
وتتمثل الإستراتيجية المطبقة للحماية ضد مخاطر تقلبات أسعار الفائدة إلى إيجاد قدر من التوازن في الهيكل التمويلي للشركة من خلال مزيج من العقود التمويلية ذات سعر الفائدة الثابت والمتحير بناء على توقعات الإدارة للتغير في أسعار الفائدة.

خطر أسعار السوق الأخرى

يشاً هذا الخطر من خطر التغير في أسعار أدوات حقوق الملكية المتاحة للبيع التي تحتفظ بها الشركة وترافق إدارة الشركة أدوات حقوق الملكية بمحفظة الاستثمارات الخاصة بها بناء على مؤشرات السوق أو التقييم الموضوعي للقوائم المالية المستقلة بهذه الأسهم. وتنتمي إدارة الاستثمارات المالية الهامة بالمحفظة بالنسبة لكل إستثمار على حده وكافة قرارات الشراء والبيع يتم اعتمادها بواسطة مجلس إدارة الشركة. إن الهدف الأساسي لإستراتيجية الاستثمار الخاصة بالشركة هو تعظيم العائد من هذه الإستثمارات وتستعين الإدارة بالإستشاريين الخارجيين في هذا الشأن.

٤٦. إدارة رأس المال

إن سياسة مجلس إدارة الشركة هو الإحتفاظ برأس مال قوي بعرض المحافظة على نقاء المستثمرين والدائنين والسوق وكذلك لمقابلة التطورات المستقبلية النشاط. ويتولى مجلس الإدارة متابعة العائد على رأس المال والذي حدته الشركة بأنه صافي إيرادات النشاط مقسوماً على إجمالي حقوق المساهمين كما يراقب مجلس الإدارة مستوى توزيعات الأرباح للمساهمين. لا توجد أية تغيرات في إستراتيجية الشركة في إدارة رأس المال خلال الفترة. كما لا تخضع الشركة لأية متطلبات خارجية مفروضة على رأس المال الخاص بها.

٤٧. معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) الأدوات المالية

يحدد معيار المحاسبة المصري رقم ٤٧ متطلبات الاعتراف وقياس الأصول المالية والإلتزامات المالية وبعض العقود لشراء أو بيع البنود غير المالية. يحل هذا المعيار محل معيار المحاسبة المصري رقم ٢٥ الأدوات المالية: العرض والإفصاح ومعيار المحاسبة المالية رقم ٢٦ الأدوات المالية: الاعتراف والقياس ومعيار المحاسبة المصري رقم ٤٠ الأدوات المالية: الإفصاحات المطبقة على الإفصاحات عن عام ٢٠٢١.

أ- التصنيف والقياس للأصول المالية والإلتزامات المالية

يتطلب المعيار الجديد من الشركة تقييم تصنيف الأصول المالية في قوانها المالية وفقاً لخصائص التدفق النقدي للأصول المالية ونماذج الأعمال ذات الصلة لدى الشركة لفئة معينة من الأصول المالية.
معيار المحاسبة المصري رقم ٤٧ لم يعد لديه تصنيف "متاح للبيع" للأصول المالية. يحتوى المعيار الجديد على متطلبات مختلفة للأصول المالية في أدوات دين أو أدوات حقوق ملكية.

ب- يتم تصنيف أدوات الدين وقياسها بأحدى الطرق التالية:

التكلفة المستهلكة، حيث سيتم تطبيق طريقة معدل الفائدة الفعلية أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، مع إعادة التبويب اللاحق إلى قائمة الأرباح والخسائر عند بيع الأصل المالي أو القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

ج- يتم تصنيف وقياس الإستثمارات في أدوات حقوق الملكية بخلاف تلك التي يتم اعتبارها ويطبق عليها محاسبة حقوق الملكية بأحدى الطرق التالية:

القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، مع إعادة التبويب اللاحق إلى قائمة الأرباح والخسائر عند بيع الأصل المالي أو القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

تستمر الشركة في قياس الأصول المالية مبدئياً إليها تكلفة المعاملة عند الاعتراف المبدئي باستثناء الأصول المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بما يتواكب مع الممارسات الحالية لم يتغير تصنيف غالبية الأصول المالية بالانتقال إلى معيار المحاسبة المصري رقم ٤٧ في ١ يناير ٢٠٢١ وفيما يخص بيان إعادة التصنيف التي تمت عند الانتقال إلى معيار المحاسبة المصري رقم ٤٧ تم إضافة أعلاه في هذا الإيضاح، يحتفظ معيار المحاسبة المصري رقم ٤٧ إلى حد كبير بالممتلكات المالية نفسها في معيار المحاسبة المصري رقم ٢٦ لتصنيف وقياس الإلتزامات المالية.
لم يكن لتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم ٤٧ تأثير جوهري على السياسات المحاسبية للشركة المتعلقة بالإلتزامات المالية والأدوات المالية المشتبكة.

د- الأضمحل

يستخدمن معيار المحاسبة المصري رقم ٤٧ نموذج الخسارة الإنتمانية المتوقعة. والذي يحل محل نموذج الخسارة الفعلية في معيار المحاسبة المصري رقم ٢٦ حيث لم يكن هناك حاجة إلى تكوين مخصص للديون المشكوك في تحصيلها إلا في الحالات التي حدث فيها خسارة فعلاً. على النقيض من ذلك يتطلب نموذج الخسارة الإنتمانية المتوقعة من الشركة الاعتراف بمخصص للديون المشكوك في تحصيلها على جميع الأصول المالية المدرجة بالتكلفة المستهلكة وكذلك أدوات الدين المصنفة كأصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر منذ الاعتراف الأولى بغض النظر عما إذا كانت الخسارة قد حدثت.